تغيير قانون الطوارىء في الكيان الصهيوني:

محاولة فاشلة لرفع وصمة الفاشية عن الصهيونية

الجوهر الفاشي في نظام الطوارىء للانتداب وقانون الطوارىء الصهيوني الجديد واحد

العنصرية الصهيونية لا يمكنها التخلي عن طبيعتها ففي ذلك هلاكها

صادق الكنيست الصهيوني على قانون جديد « لصلاحيات انظمة الطوارىء والاعتقال الاداري » كبديل لنظام الطوارىء الذي وضعه الانتداب البريطاني واستمر العدو الصهيوني في تطبيقه لتمرير ممارساته العنصرية .

ورغم ان القانون الجديد لا يختلف مطلقا في جوهره وتنظيمه الفاشي عن النظام القديم ، فان رموز الكيان الصهيوني هللت له باعتبار انه ازال وصمة فاشية عن « اسرائيل » .

ومن المعروف ان نظام الاعتقال الاداري الذي سنه الاحتلال البريطاني واستمر العدو في تطبيقه لمدة ٣٠ سنة يسمح باعتقال اي انسان او حجزه في بيته لمدة غير محددة . وقد وصفه الصهاينة انفسهم بانه فاشي عند تطبيقه عليهم قبل عام ١٩٤٨ ، ولكنهم استمروا في اخضاع المناضلين الفلسطينيين له لتحقيق اغراضهم .

ولمقارنة القانون الجديد الذي وصف بانه « يستجيب لحاجات الامن من خلال تشديد كبير على حقوق الانسان » بالنظام الانتدابي القديم ، نلاحظ ان الفروق شكلية اما الجوهر وامكانية التطبيق الفاشي للقانونين فهي واحدة . ففي نظام الانتداب البريطاني الذي وضع عام ١٩٤٥ يعطي صلاحية اعتقال اي شخص لقائد المنطقة العسكرية ولفترة غير محددة ، دون ان يتمكن الموقوف من الاعتراض او الاستئناف ، ويمكن من خلاله طرد المواطن الى الخارج ايضا .

اما القانون الجديد الذي لم يستطع العدو الا ان يقول بانه قدم « تغييرات » فقط على النظام القديم ، فقد نقل امر الاعتقال الاداري من قائد المنطقة العسكرية الى وزير الدفاع ، وهذا امر شكلي فقط . واعطى رئيس الاركان حق الاعتقال الاداري لمدة ٤٨ ساعة فقط تمكنه من الوصول خلالها الى وزير الدفاع . اما بالنسبة للمدة التي يمكن لوزير الدفاع اعتقال الشخص فيها فهي محددة بستة اشهر بدون ابداء اي سبب ويمكن تحديدها عن طريق اضافة امر قضائي الى امر الاعتقال ، وهذا ليس صعبا في نظام عنصري كما هو عليه في الكيان الصهيوني . وقد اضيف الى القانون حق المتهم بالاستئناف .

لقد جاء هذا القانون الجديد ، اثر تصاعد حملة الدفاع عن حقوق الانسان العربي في فلسطين المحتلة وفضح الاساليب الفاشية العنصرية للصهاينة في معاملة المواطنين الفلسطينيين ، واثر احتجاجات الرأي العام العالمي في الكثير من

معتقلين قد يمتد اعتقالهم لسنوات ..

تامير وزير العدل : محاولة لتبييض وجه الفاشية الصهيونية

الدول وادانة المنظمات الدولية والاقليمية والانسانية لممارسات العدو الفاشية . جاء هذا القانون لكي يتحايل على هذه العزلة التي اصيب بها واضطرت كارتر والسلطات الامريكية الى ادانته بسبب ممارساته المنافية لحقوق الانسان .

وعلى ما يبدو فان هذا القانون الجديد الذي يعتبر بحد ذاته قانونا فاشيا ، سيكون مادة لحملة دعائية صهيونية تحاول رفع الوصمه العنصرية عنه . وقد بدات بوادر هذه الحملة عندما نوقش القانون في الكنيست الصهيوني وكيلت له المدائح . فقال عضو الكنيست ابراهام ميلاميد بانه « مع اقرار هذا القانون ستزول احدى الوصمات من كتاب القوانين الاسرائيلي » . وقال وزير العدل شموئيل تمير انه « ازاء النقد الموجه لاسرائيل حول حقوق الانسان فان في القانون الجديد توازنا بين المحافظه على امن اسرائيل والدفاع عن حقوق الانسان » !

ولكن اصوات اخرى في الكنيست كشفت الحيلة من خلال تصديها للقانون ، فقد فضل العضو جدعون هاوزفر ان يستمر العمل بالقانون القديم لكي يحمل مسؤوليته البريطانيون « اذا كان لا بد من استخدام انظمه الاعتقال الاداري » ، ومن الواضح ان هاوزنر يعرف ان القانون الجديد لا يختلف في جوهره عن القديم ، ويعرف ان هذه الحقيقه لن تنطلي على الراي العام العالمي ، لذا فهو يفضل البقاء على القديم في احتيال اخلاقي خجول على الذات .. لتبقى الصهيونيه ظاهرة الدين منه ، وكان المسؤوليه تقع على من تحت سن القانون فقط ولا مسوويه على من طبقه طيلة ٣٠ سنه ! . وفعلا رد وزير العدل عليه بان هذا « تهرب ومن الافضل ان يكون ذلك قانونا اسرائيليا » ، ولعل الوزير اكثر واقعية في التعبير عن الطبيعة العنصرية للصهيونية التي يلتزم بايديولوجيتها . واضاف الوزير لتاكيد هذه الطبيعه بان القانون الجديد سينفي الصفة التي اطلقها « هادة الاستيطان اليهودي الاوائل » عندما وصفوا النظام البريطاني بانه « نظام فاشستي » . ويتضح انسجام الوزير مع طبيعته الصهيونية بمحاولته الابتعاد عن احكام اطلقها منظرون او زعماء صهاينة ، ولا يهتم باحكام يطلقها غيرهم ولو كانوا من الحكماء والقانونيين الكبار في العالم لانهم برأيه ادنى من الصهاينة .

ان الخداع الذي يحاول العدو تمريره من خلال القانون الجديد لتبييض وجهه ودفع وصمة العنصرية والفاشية عنه ، لن تنطلي على احد ، فالذي يجب على العنصريين القيام به هو الغاء « نظام الطوارىء والاعتقال الاداري » كله وما شابهه من قوانين كثيرة اخرى ، والامتناع عن ممارسة الاضطهاد والقمع والتعذيب والاعتقالات الجماعية وسائر ممارساته الفاشية المعروفة والكثيرة ، عندها يمكن للرأي العام العالمي والمؤسسات الانسانية الدافعة عن حقوق الانسان ان تنظر الى الموضوع من زاوية اخرى .. اما الان فان الموضوع لم يتغير فيه ذرة من الجوهر .

والحقيقة التي يدركها الجميع ان الصهاينة لا يمكنهم الانفصال عن طبيعتهم العنصرية والفاشية وايديولوجيتهم التي تقدم على الاغتصاب والتوسع ففي هذا التخلي هلاك لهم ونهاية لوجودهم الايديولوجي والعملي .

ادعاءات صهيونية باضطهاد اوروبا الشرقية لـ « اليهود »

بدأت الدوائر العنصرية الصهيونية في توسيع حملتها حول حقوق اليهود في الاتحاد السوفياتي بالهجرة ، ومنع السلطات السوفياتية لهم ، لتشمل كل دول اوروبا الشرقية .

فقد قدم رئيس « رابطة الكنس » في الكيان الصهيوني موشي يافي الذي عاد مؤخرا من بولة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا تقريرا ذكر فيه ان حكومة بولونيا حولت « الكنس » الى ما دعاه بـ « موديلات عصرية » ، وهكذا ايضا في تشيكوسلوفاكيا لمحو التراث « اليهودي » ، وخلص الى انه لا يرى اي مستقبل للجاليات اليهودية في هذه الدول !

ولكنه - اي يافي - اعترف بان وزير داخلية بولونيا وافق حين قابله على قبول حاخام من « اسرائيل » ليكون حاخاما للجالية اليهودية البولونية .

وعلى صعيد اخر طالبت الدوائر الصهيونية بمنع مبادلة المنشق السوفياتي الصهيوني - اناتولي شاراتسكي - بجواسيس مسجونين لدى الدول الغربية ، وصرح ناطق باسم « المجلس الشعبي للدفاع عن يهود الاتحاد السوفيتي» بان ذلك مضر بقضية اليهود السوفييت وهجرتهم الى فلسطين المحتلة .

وكانت وكالة الصحافة الفرنسية قد ذكرت في الاسبوع الماضي ان عدد المهاجرين اليهود السوفييت زاد في النصف الاول من هذه السنة زيادة كبيرة . واضافت بان نحو ١١٥٠٠ مهاجر سوفياتي يهودي وصلوا الى فيينا في هذه الفترة وبزيادة نسبتها ٦٠ بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي ١٩٧٧ .

وقالت الوكالة ان نصف المهاجرين توجهوا الى الولايات المتحدة ، ومعظم النصف الثاني الى فلسطين المحتلة بينما توجه الباقون الى اوستراليا وكندا ونيوزلندا واوروبا الغربية .

« نافون » يحاول رشوة الشعب الفلسطيني

منذ استلام يتسحاق نافون ذو الاصل الشرقي لمنصب « رئيس الدولة » في الكيان الصهيوني ، واعلام العدو يطبل لهذه « الظاهرة » التي تعني بنظره تزايد فرص التفاهم والتالف بين الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة في فلسطين المحتلة .

وفي الاسبوع الماضي جمعت السلطات الصهيونية بعض من دعتهم « وجهاء ابناء الاقليات » في « نادي الرؤساء » ، وكان بينهم بعض رؤساء البلديات والمجالس المحلية والقضاة ورؤساء الطوائف الدينية ، وقدم اليهم الطعام والشراب في جو تصدح فيه الموسيقى .

ونقلت الاذاعة الحفل الذي وصف المعلق ما جرى فيه بان المدعوين « انشرحت صدورهم عندما سمعوا نافون يتكلم اللغة العربية مثلهم »! وقال نافون « ان الشعب اليهودي والشعب العربي يجب ان يتعرف احدهما على الاخر للتوصل الى تفاهم متبادل » واكد انه اقترح على الحكومة وجوب « ادراج اللغة العربية كمادة اجبارية في المدارس العبرية ، مع التعمق في دراسة اللغة العبرية وتاريخ اليهود عند العرب »..

واستمر الاعلام الصهيوني عدة ايام في التطبيل لهذه « الظاهرة » التي تعبر عن مدى « حرص » (اسرائيل) على الالفة والتفاهم مع الفلسطينيين العرب ، ووجوب ان تسود هذه الروح التي يمثلها رئيس الكيان الصهيوني .

.. ان مثل هذه الرشاوى لا تنطلي على شعبنا ولو وجد بعض « الوجهاء » ذوي المصالح المعروفه ممن يساعدون العدو في تمريرها ، فمساله التفاهم والالفه بين العرب واليهود ليست موضوع المشكله بل هي - كما يعرف الجميع - مسخله اغتصاب الصهاينه العنصريين للارض وطرد سكانها .

الكنيست يصادق على تمويل انتخابات المجالس المحلية

صادق الكنيست الصهيوني مساء يوم الثلاثاء ١-٨ على قانون تمويل الانتخابات للمجالس البلدية والمحلية ، وحسب القانون الجديد توضع ميزانيات حكومية لهذه الانتخابات ، وتحول الاموال الى المراكز الحزبية التي تقدم مرشحيها للانتخابات، وعليها ان تمول ٥١ بالمئة من ميزانية الدعاية لمرشحيها .

وعارضت الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) القانون مطالبة بخفض نفقات الانتخابات ، لان الاحزاب الممثلة في الكنيست باستطاعتها الاكتفاء بميزانياتها لتمويل انتخابات المجالس المحلية دون الحاجة لمساعدة خاصة من الحكومة .

وحدد الكنيست مبلغ ١٢٠ مليون ليرة « اسرائيلية » للاعتماد المالي الذي يخصص لتمويل انتخابات المجالس المحلية . كما قررت (لجنة الشؤون الداخلية) التابعة للكنيست ان يكون يوم الانتخابات عطلة رسمية رغم الاعتراضات التي تقول بخسارة الاقتصاد لمبلغ ٦٠٠ مليون ليرة ليهوم العطلة هذا .

« تعاون فني » بين النظام السادأتي والكيان الصهيوني

تجري حاليا الاتصالات والمناقشات بين حكومة العدو وحكومة السادات للاتفاق حول مشاريع تنمية مشتركة في مدينة العريش بسيناء المحتلة .

وعلى صعيد « مكافحة المخدرات » جرى تنسيق بين ادارتي الشرطة الصهيونية والمصرية للتعاون والتفتيش المشترك . وعقد اجتماع بين ضباط الشرطة المصريين والصهاينة عند خط فصل القوات في سيناء يوم الاثنين الماضي لضبط المكافحة في « شمالي سيناء وداخل فلسطين المحتلة ». وقالت اذاعة العدو ان الشرطة ضبطت ٦٨٠ كلغ من حشيش الكيف في شمال سيناء في العام الماضي .

ومن الجدير بالذكر ان العدو الصهيوني استمر منذ سنتين في تزويد المهربين بالمخدرات لنقلها الى داخل مصر ، ضمن مخطط لافساد الشباب المصري وتدمير قواه الجسدية .

حكومة بيغن تخفي المعلومات السياسية والاستيطانية

هاجمت صحيفة « مآرتس » الصهيونية حكومة بيغن يوم الاحد الماضي متهمة اياها بحجب المعلومات السياسية عن الصحافة والجمهور . وقالت اذاعة العدو ان رسالة من يوسف سريد عضو الكنيست الصهيوني الى بيغن كانت بهذا المعنى ايضا .

وقد طرحت هذه الاتهامات موضوع حرية الصحافة ومنع الحكومة ومراقبتها للاخبار الصحفية على بساط البحث من جديد . وعندما سألت اذاعة العدو سكرتير الحكومة ارييه تاؤور عن مبررات التكتم والسرية ، قال ان ذلك يعود « لتعقيدات وحساسية المفاوضات السياسية التي تجري حاليا » .

وقد امتدت الاحتجاجات على اخفاء المعلومات الى مسألة الاستيطان وتصاعدت الاحتجاجات في كنيست العدو حول اخفاء الحكومة لقراراتها بشأن اقامة المستوطنات والقيام باعمال البناء وسط سرية كبيرة . وقد رد ارييل شارون وزير الزراعة ورئيس لجنة الاستيطان الحكومية بان كشف المعلومات والاعلام حولها يضر كثيرا بسياسة الاستيطان .